الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود

E/ESCWA/STAT/89/30

٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠

ARABIC

الاصل: بالعربية

LIBRARY

# اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الاحصاء

## تقرير عن الزيارة الى الادارة المركزية للاحصاء
## دولة الكويت
## (خلال الفترة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر - ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩

إعداد

محمد نادر الحلاق

المستشار الاقليمي في الاحصاءات السكانية

---

الاراء والمقترحات الواردة في هذا التقرير تعبر عن وجهة نظر المستشار الاقليمي ولا تمثل بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

90-0073

## تنظيم الزيارة واهدافها

جرت الزيارة بناء على طلب الادارة المركزية للاحصاء في دولة الكويت، وحددت مدتها في الاساس بشهر واحد واعتباراً من ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩. غير ان ارتباط المستشار الاقليمي بمهمات متعددة طيلة الثلث الاخير من عام ١٩٨٩ ادى الى تاجيل الزيارة الى ١٩٨٩/١١/٢٩ وكذلك الى اختصار مدتها الى ١٩ يوماً.

وكانت الادارة المركزية للاحصاء قد حددت المهمات المطلوبة من المستشار الاقليمي في ثلاث مجالات وعلى النحو التالي:

١- في مجال احصاءات الهجرة الدولية

المشاركة في تطوير وتعزيز استخدام البيانات المتاحة عن الهجرة الوافدة الى دولة الكويت في الجهات الرسمية مثل (وزارة الداخلية - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل - الهيئة العامة للمعلومات المدنية) والمساعدة في وضع الهيكل العام لنظام احصاءات الهجرة وكيفية معالجة واحتساب المتغيرات الاساسية المتاحة لاستخراج الجداول الخاصة بتلك الاحصائية وبالاسلوب المكتبي مع تدريب موظفي مراقبة الاحصاءات الحيوية على كيفية استخدام تلك البيانات.

٢- بالنسبة لبحث القوى العاملة بالعينة لعام ١٩٩٠

المشاركة في الاعمال التحضيرية لبحث القوى العاملة بالعينة لعام ١٩٩٠ ومساعدة موظفي مراقبة احصاءات العمل وارشاداتهم في وضع وتصميم أدوات البحث مثل التصانيف الاحصائية والادلة الرمزية وكتيبات التعليمات ونماذج البيانات والاستمارات المستخدمة في جمع وتبويب المعلومات واعداد التعاريف الاساسية للبحث.

٣- بالنسبة لمشروع العينة الأم لبحوث الادارة

متابعة العمل الميداني لمشروع العينة (الذى سوف يجرى لاول مرة) وتحديد جوانب القوة والضعف في تلك المرحلة وتلافي الاخطاء غير العينية وكيفية معالجة المشاكل الميدانية المتعلقة بالتعليمات والارشادات للحصول على البديل والاحلال لمفردات العينة في الميدان والتوزيع الجغرافي للعينة وضبط الاسر الجماعية داخلها وتحركاتها خلال فترة جمع البيانات وغيرها من المشاكل الميدانية التي يواجهها العاملون في الميدان.واهمية المشروع تكمن في توفير اطار عام للمساكن والافراد يتيح للادارة سحب معظم عينات البحوث السكانية التي تزمع الادارة اجرائها خلال فترة الخمس سنوات المقبلة وذلك لعدم توفر الاطار الاصلي التقليدي للبحوث السكانية وهو التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٠.

غير ان المهمة اقتصرت على تنفيذ المطلوب في المجالين الاول والثاني وذلك لجملة من الاسباب اهمها:

١- ان اختصار فترة الزيارة لم يتح لي الوقت الكافي للاطلاع على كافة التفصيلات المتعلقة بمشروع العينة الام.

٢- عند وصولي الى الكويت كانت كافة الترتيبات لتنفيذ مشروع العينة الام ميدانياً قد انجزت. كما ان الكتيبات الخاصة بالتعليمات وإجراءات التنفيذ قد طبعت في صيغتها النهائية.

في مستهل الزيارة قمت بالاجتماع مع السيد مساعد حسن العميم، الوكيل المساعد لشؤون الاحصاء، الذي تفضل باطلاعي على التوجهات العامة للادارة المركزية للاحصاء في مجال تطوير احصاءات الهجرة الخارجية، والاستفادة في ذلك من كافة المصادر المتاحة، وخاصة نظام المعلومات المدنية. كما اطلعت منه على الاستعدادات الجارية لتنفيذ بحث القوة العاملة بالعينة.

وعلى مدار فترة الزيارة بقيت على اتصال مستمر مع السيد احمد الناهض، مدير ادارة التعداد والاحصاءات السكانية في كل ما يتعلق بالمهمة. كما عملت بالتعاون مع عدد من السيدات والسادة العاملين في مراجعة التعداد والمعاملات الاحصائية وقسم الاحصاءات الحيوية وقمت بزيارات ميدانية الى الادارة العامة للتخطيط والمعلومات في وزارة الداخلية وكذلك الى الهيئة العامة للمعلومات المدنية. ويتضمن الملحق رقم (١) قائمة باسماء السيدات والسادة الذين جرى العمل معهم او الاتصال بهم في معرض تنفيذ المهمة.

وخلال اليوم الاخير من الزيارة اجتمعت مع السيدسراج الدين سليمان المستشار الفني في ادارة التعاون الفني للتنمية (DTCD)، الذي كان قد وصل لتوه الى الكويت بناء على طلب وزارة التخطيط للتشاور معه في قضايا تتعلق بالتسجيل المدني والتعداد. وعلمت منه بان DTCD كانت قد اقترحت ان يرافقه في زيارته المستشار الاقليمي للاحصاءات السكانية بالاسكوا. غير ان وزارة التخطيط لم ترى ما يستدعي ذلك. وقد تبين نتيجة الحوار مع السيد سليمان، وبعد الاطلاع على الاتصالات المتبادلة بين كافة الاطراف المعنية، بان المستشارين كانا قد طلبا من مرجعين مختلفين في الكويت، ولا علم لكل منهما بالترتيبات التي قام بها المرجع الاخر. كما انه لم يكن لدى DTCD علماً مسبقاً بزيارة مستشار الاسكوا الى الكويت. وعلى اية حال فقد تبين بان المشورة المطلوبة من كل من المستشارين تختلف في طبيعتها واهدافها، وان كانت تتفق في جانب منها وهو الاستفادة من نظام المعلومات المدنية في الاغراض الاحصائية. وكانت وجهات نظر المستشارين من هذه الناحية متطابقة تماماً.

## القسم الأول
## بحث القوة العاملة بالعينة

دأبت الادارة المركزية للاحصاء ومنذ عام ١٩٦٥ على اجراء التعدادات العامة للسكان و المساكن على فترات دورية مدتها خمس سنوات . وكان آخر هذه التعدادات هو ذلك الذى تم اجراؤه عام ١٩٨٥ . وقد رأت الادارة مؤخرا أنه ، ولجملة من الأسباب ، لم تعد هنالك ثمة حاجة للاستمرار باجراء التعدادات الخمسية ، والاكتفاء باجراء تعداد سكاني مرة كل عشر سنوات . وهكذا فقد تقرر أن يكون موعد التعداد التالي هو عام ١٩٩٥ بدلا عن عام ١٩٩٠ .

ويرافق سلسلة التعدادات السكانية في الكويت سلسلة من المسوح الأسرية المختلفة ، ومن هذه السلسلة مسح ميداني أسرى يطلق عليه بحث القوه العاملة بالعلينة . وقد درجت الادارة المركزية للاحصاء على اجراء هذا البحث في منتصف الفترة بين كل تعدادين متتاليين ومنذ عام ١٩٧٣ . وكان آخر بحث في هذه السلسلة قد تم اجراؤه في عام ١٩٨٨ . وبعد الأخذ بالدورية العشرية في اجراء التعدادات ، فان موعد البحث التالي سوف يكون في عام ١٩٩٠ . وهكذا تجرى الاستعدادات في الوقت الحاضر لتنفيذ هذا البحث في موعده المقرر .

والحقيقة أن هذا البحث يكتسب من دون سائر البحوث السابقة له أهمية خاصة وذلك للأسباب التالية : -

أولا : لأنه سوف ينفذ في وقت كان يفترض أن يجرى فيه تعداد عام للسكان ، وفضلا عن القيمة المعنوية لتوقيته ، فانه يفترض أن يوفر من خلاله تلك المعطيات التي تحتاجها الادارة الحكومية ، والتي كانت توفر عن طريق التعداد .

ثانيا : لأنه يقع في منتصف فترة أطول بين تعدادين ، فهو يجرى هذه المرة بعد خمس سنوات من التعداد السابق ، وقبل مرور خمس سنوات أخرى لاجراء التعداد اللاحق ، ولهذا فان معطياته سوف تبقى متاحة للاستخدام لفترة أطول مما كانت عليه في البحوث السابقة .

ثالثا : لأن البحث المماثل الذى يليه يفترض ، وفي ضوء الرؤية الراهنة ، أن يأتي بعد مضي عشر سنوات . هذا ما لم يتقرر في المستقبل اجراء هذا البحث على أساس سنوى كما هو الحال في بعض الأقطار . وهو أمر على أيه حال ليس محل بحث في الوقت الحاضر . ولعل مما يترتب على ذلك أن البيانات التي اعتادت الادارة على جمعها من خلال هذا البحث بالذات وليس من التعداد مثل ساعات العمل والأجور ، ينبغي أن تحتل أولوية خاصة .

أن هذه الأمور تستتدعي من القائمين على المسح بذل أقصى درجات الحرص لكي يحقق هذا المسح الأهداف المرجوه منه وذلك باختيار واع للموضوعات التي تدرج في الاستمارة ، وتحديد دقيق للتبويبات المستهدفة ، ومن ثم تحديد حجم العينة على نحو كاف لاعطاء البيانات والمؤشرات بدرجة كافية من الثقة ، وكذلك بتوفير كل مقومات النجاح لعملية جمع البيانات وخاصة ما يتعلق منها بدقة صياغة للتعريفات ، وشمول التعليمات ، والتدريب الكافي للباحثين والرقابة الفعالة على أعمالهم .

## الأهداف والتبويبات :

تتلخص الأهداف العامة التى حددت للبحث السابق ( ١٩٨٨ ) في الحصول على البيانات والمؤشرات اللازمة لما يلي : -

أولا : دراسة حجم ونسب العمالة والبطالة .
ثانيا : دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية لقوة العمل .
ثالثا : دراسة مستويات الأجور وساعات العمل للمشتغلين بالأجر .
رابعا : تقدير حجم السكان والتعرف على بعض الخصائص الأساسية .
وكل ذلك للكويتيين وغير الكويتيين كل على حدة .

والحقيقة أن هذه الأهداف العامة تعتبر كافية لبحث من هذا النوع ومناسبة لبلد مثل الكويت ، وقد ترجمت هذه الأهداف في صورة برنامج للتبويب يتضمن الجداول المستهدفة . ويتبين من مراجعة هذه الجداول أنها شاملة وكافية لتحقيق الأهداف الاحصائية المرجوه من البحث . غير أنه يرجع بأن حجم العينة ربما لا يسمح باستخلاص مؤشرات بدرجة عالية من الثقة وذلك فيما يتعلق بالجداول التى تضمنت تفصيلات كبيرة مثل الجداول المتعلقة بتوزيع القوه العاملة أو المشتغلين حسب المهنة على مستوى خانتين ، خاصة عندما تتقاطع هذه التصنيفات مع تصنيفات أخرى. كما أن درجة الثقة ربما كانت منخفضة أيضا بالنسبة للبيانات التى تخص فئات صغيرة الحجم كالمتعطلين مثلا . ومن المعروف أن معالجة مثل هذه الحالات يتم باعتماد كسر معاينة أكبر .

وفيما يتعلق بالبحث المقبل ، وانطلاقا من الأهمية الخاصة له كما أسلفنا ، فانه يوصي بأن يضاف لبرنامج التبويب الجداول التالية : -

١ - توزيع الأسر الخاصة حسب حجم الأسرة وعدد المشتغلين بالأسرة .
٢ - توزيع السكان غير الكويتيين حسب مدة الاقامة بالكويت وفئات السن والجنس ويمكن أن تكون فئات السن خمسية . أما فئات مدة الاقامة فتكون كما يلى :

منذ الولادة ـ أقل من سنة ـ سنة واحدة ـ ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ سنوات فأكثر ويفيد هذا الجدول في الحصول على بعض المؤشرات حول الهجرة الوافدة .

٣ ـ توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب أقسام المهنة والجنس ( كويتي ، غير كويتي ) .

٤ ـ توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب مجموعات النشاط الاقتصادى السابق والجنس ( كويتي ، غير كويتي ) .

٥ ـ توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب الحالة العملية السابقة والجنس ( كويتي ، غير كويتي ) .

ومما لا شك فيه فان درجة الثقة في مؤشرات الجداول الثلاث الأخيرة قد تكون منخفضة اذا لم يكن حجم العينة كبيرا بدرجة كافية . غير أن مثل هذه الجداول تعتبر مهمة لتحليل نوعية البطالة والمهن والأنشطة التي تلفظ المتعطلين كما تقتضي الاشارة الى أن امكانية الحصول على الجدول الأخير تتوقف على الأخذ بالاقتراح المتعلق بتخصيص حقل للعلاقة بالقوه البشرية كما سيرد ذكره فيما بعد .

## الاستمارة :

ان المحتوى الراهن للاستمارة يعتبر كافيا لاستخراج الجداول المطلوبة ، وبالتالي لتحقيق الأهداف الاحصائية للبحث . غير أن ثمة مجالات لاجراء بعض التعديلات الشكلية في الاستمارة باتجاه تسهيل استخدامها وتوفير بعض الجهد في تدوين البيانات وترميزها ومن هذه التعديلات تخصيص حقل تدون فيه العلاقة بقوة العمل أى تحديد ما اذا كان الفرد مشتغلا أم متعطلا أم حالة أخرى غير ذلك . ومن ثم يبقى حقل الحالة العملية مخصص لأفراد قوة العمل فقط شأنه في ذلك شأن المهنة والنشاط فمن المتعارف عليه دوليا أن مفهوم الحالة العملية هو الصيغة التي يمارس فيها الفرد المشتغل مهنته ونشاطه الاقتصادى . وفي حالة المتعطل الذى سبق له العمل تؤخذ هنا حالته العملية السابقة للتعطل ، الأمر الذى يمكن معه الحصول على جدول اضافي كنا أشرنا اليه آنفا وهو توزيع المتعطلين الذين سبق لهم العمل حسب الحالة العملية السابقة .

ومن التعديلات التي توفر فى مجهود استيفاء بيانات الاستمارة هو أن يكون الرقم المسلسل للفرد مطبوعا فى الاستمارة بحيث لا يحتاج الباحث الى تدوينه . وكذلك الأمر بالنسبة لامكانية طباعة عبارة رب الأسرة مع الرمز المعطي لها في السطر المخصص لاستيفاء البيانات للفرد الأول في الأسرة وفي الحقل المخصص لذلك من الاستمارة وهو حقل العلاقة برب الأسرة .

من جهه أخرى فهنالك تسعه حقول في الاستمارة تستوفى البيانات فيها رقميا وهي العمر ، سنة القدوم ، مدة مزاولة المهنة ، أيام الانقطاع عن العمل بسبب التعطل ولأسباب أخرى ، ساعات العمل العادية والاضافية ، عدد الأيام مدفوعة الأجر، الأجر في فترة الصرف ومدة التعطل الأخيرة بالأيام . وتعتبر البيانات الرقمية هنا بمثابة رموز وبالتالي فلا داعي لاعادة كتابتها في الحقول المخصصة للترميز ، والأخذ بهذا النهج يوفر الكثير من مجهودات ووقت الترميز .

## القسم الثاني
## احصاءات الهجرة الخارجية

يكتسب موضوع الهجرة الخارجية أهمية خاصة في دولة الكويت . فهي بلد مستقبل للعمالة على نطاق واسع حيث يشكل الوافدون المقيمون فيها وفق معطيات التعداد الأخير أكثر من ٦٠ ٪ من اجمالي السكان . ولهذا فان توفير منظومة من البيانات حول حجم ومعدلات وخصائص تدفقات الهجرة ومخزونها يعتبر أمرا بالغ الأهمية للادارة الحكومية بشكل عام حيث يمكن هذه الادارة من رسم وترشيد السياسات الكفيلة بضبط وتنظيم حركة الهجرة وتدفقاتها الكمية والنوعية وفق متطلبات سوق العمل ، وفضلا عن ذلك ، ولما كانت الهجرة أحد مركبات النمو السكاني ، فان رصد معدلاتها ومعرفة التركيب الديموغرافي للمهاجرين يعتبر أحد المتطلبات الأساسية في اجراء الاسقاطات والتنبؤات السكانية ، والتي تمثل بدورها أحدى احتياجات التخطيط الاقتصادى والاجتماعي .

والحقيقة أن أنواع الهجرة الخارجية كثيرة ومتنوعة . ومجالاتها متشعبة الى درجة تفوق ما هي عليه الحال بالنسبة لعوامل النمو السكاني الأخرى كالولادة والوفاه . ولهذا فان أى برنامج احصائي لتأمين منظومة البيانات حول الهجرة الخارجية فى قطر من الأقطار لابد وأن ينطلق أولا من تحديد أنواع الهجرة التي يتعرض لها هذا القطر . ففي الأقطار المصدرة للمهاجرين تتركز المجهودات الاحصائية في هذا المجال على تدفقات الهجرة النازحة والهجرة العائدة . وفى الأقطار المستقبلة يكون التركيز بدرجة أكبر على تدفقات الهجرة الوافدة والمرتدة وكذلك على مخزونها . وفى الأقطار التى تشهد تيارات واسعة النطاق من حركة البدو بينها وبين الأقطار المجاورة ، فان رصد هذه التيارات يعتبر أحد مكونات برامجها الاحصائية .

من جهه أخرى ، فان طرق جمع البيانات حول الهجرة لا تختلف تبعا لاختلاف نوع الهجرة فحسب ، لكنها تختلف أيضا تبعا لعوامل أخرى متعددة كالطبيعة الجغرافية للقطر ، ومدى أحكام الرقابة على معابره وحدوده ، ومدى توفر سجلات ادارية موثوقة تتضمن معلومات عنها . وبشكل عام فان طرق جمع البيانات حول الهجرة الخارجية ، لا تختلف عن الطرق المتعارف عليها في جمع كافة أنواع الاحصاءات الأخرى . وهذه الطرق يجرى تصنيفها عادة في مجموعتين :

الأولي: ويطلق عليها طريقة المسح الميداني والتي تتمثل بالتعدادات الشاملة أو المسوحات بالعينة .

والثانية : وهي طريقة التسجيل الذى يتم عادة لاغراض ادارية لكنه يشكل مصدرا للبيانات الاحصائية .

وفي ضوء ما سبق فان برنامجا شاملا يرمي لتوفير قاعدة دائمة ومتجددة من البيانات حول الهجرة الخارجية ينبغى أن يأخذ بالاعتبار العوامل التالية :

أولا : لا يتعرض مجتمع السكان الكويتيين الى هجرة نازحة ، وحتى لو وجدت مثل هذه الهجرة فهى على نطاق محدود جدا بحيث يمكن اعتبارها أقرب الى حالات فردية متفرقة منها ظاهرة ملموسة . ولهذا ينبغي أن يركز البرنامج على هجرة غير الكويتيين فقط .

ثانيا : وفيما يتعلق بأنواع الهجرة المشمولة ، فان البرنامج يفترض أن يغطي ما يلي : -

أ - احصاءات المخزون : وتمثل العدد الاجمالي للوافدين المقيمين موقوفا عند اسناد زمنى محدد ، وكذلك خصائصهم الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية .

ب - احصاءات التدفقات ، وتشمل :

١ - حجم والمعدلات السنوية للهجرة الوافدة والخصائص الديموغرافية للوافدين كحد أدنى ( النوع والعمر ) .

٢ - حجم والمعدلات السنوية للهجرة المرتدة ، والخصائص الديموغرافية أيضا .

٣ - حجم ومعدلات صافي الهجرة .

ثالثا : وبالنسبة للاحصاءات حول المخزون ، فان المصدر الأساسي لهذه الاحصاءات عادة هو التعدادات العامة للسكان ، فهي توفر قدرا كبيرا من التفصيلات حول حجم السكان والعمالة الوافدة وخصائصها المختلفة . وفي الكويت لم تكن هنالك ثمه حاجة لاجراء مسوحات ميدانية بالعينة للتعرف على حجم وخصائص المخزون من الهجرة الوافدة وذلك لأن دورية التعدادات السكانية كانت كل خمس سنوات . وتجدر الاشارة الى أنه في الأقطار التي تتوفر لديها سجلات سكانية متطورة فان هذه السجلات تصبح مصدرا رديفا لاحصاءات المخزون. وقد أنشأ في الكويت مؤخرا سجل سكاني بموجب نظام المعلومات المدنية .

رابعا : أما فيما يتعلق بالاحصاءات حول تدفقات الهجرة فتتوفر لها في الكويت سجلات ادارية متعددة . وقد أنشأت هذه السجلات فى الأصل لأغراض ادارية ، غير أنها تستخدم في الوقت الحاضر لانتاج احصاءات حول الواقعات الخاصة بكل منها . وهذه الاحصاءات هي : -

١ - احصاءات تصاريح العمل .
٢ - احصاءات الاقامة .
٣ - احصاءات القادمين والمغادرين .

وقبل استعراض هذه المصادر والتحرى عما اذا كانت تصلح ، فرادى أو مجتمعة ، في تأمين المنظومة المطلوبة من البيانات حول تيارات الهجرة وتدفقاتها ، لابد من الاشارة الى أن صلاحية أى مصدر تتقرر في ضوء ثلاثة اعتبارات أساسية : -

أولا : أن تكون الأرقام التى تشتق من المصدر متفقة ، أو على الأقل يمكن توفيقها مع المفاهيم والتعريفات المحددة للهجرة .

ثانيا : أن يكون هنالك أقصى قدر من الاتساق بين تاريخ حدوث الواقعة وتاريخ تسجيلها بحيث تكون الأرقام المستخلصة من المصدر مسندة زمنيا الى سنة الوقوع وليس الى سنة التسجيل . واذا كان هنالك بعض الحالات الاستثنائية التي يصعب تجنبها ، كتلك التى تقع فى الأيام أو اللحظات الأخيرة من سنة معينة ، لكنها تسجل فعليا وبالتالي تنسب الى السنة التالية ، فينبغي أن تكون هذه الحالات فى أضيق الحدود .

ثالثا : أن صلاحية المصدر ينبغي الا تتوقف بشكل مطلق على مستوى الشمول الراهن للتسجيل ، وأنما على مدى امكانية تحسين هذا الشمول فى المستقبل .

المصدر الأول : احصاءات تصاريح العمل :

تعتبر وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الجهه صاحبة الاختصاص في منح تصاريح العمل للوافدين باستثناء فئتين منهم وهما : -

- العاملين بالقطاع الادارى للدولة .

- خدم المنازل ومن فى حكمهم .

وتصدر هذه الوزارة كل سنة بيانات حول تصاريح العمل الممنوحة من قبل الوزارة للفئات المشمولة باختصاصها موزعة كما يلي : -

١ - تصاريح معطاه لأول مرة .
٢ - تصاريح مجددة .
٣ - تصاريح ملغاه .
٤ - تصاريح محولة .

والحقيقة أن احصاءات تصاريح العمل تعتبر محدودة جدا من حيث امكانية اعطائها مؤشرات حول الهجرة الخارجية وذلك لجملة من الأسباب أهمها : -

أولا : أن تصاريح العمل تتعلق بشكل عام بأفراد قوة العمل ، وهم فئة من المهاجرين وليس كلهم . وفضلا عن ذلك فان التصاريح المعطاه تغطى جزء من قوة العمل وليس كلها .

ثانيا : لأن الفارق الحسابي بين عدد التصاريح المعطاه لأول مرة وعدد التصاريح الملغاه فى أى سنة لا يمثل حقيقة صافي العمالة المضافة في تلك السنة . ذلك لأن اعطاء تصريح العمل أو ألغائه لا يرتبط عمليا بوقت دخول المهاجر أو خروجه من البلاد ، وذلك لأسباب تتعلق بآلية وأصول واجراءات منح وألغاء هذه التصاريح .

ثالثا : وكما هي الحال فى معظم الأقطار ، فان طبيعة تصاريح العمل تترك فرصة كبيرة للمخالفين بحيث يصعب ضبطهم فى الكثير من الحالات . وتعتبر كثرة المخالفات من أكثر العوامل تأثيرا فى ملاحية هذا المصدر .

المصدر الثاني : احصاءات الاقامة :

تصدر الادارة العامة للتخطيط والمعلومات في وزارة الداخلية أرقاما حول عدد الاقامات الجديدة والممنوحة للوافدين كل سنة . وتوزيع هذه الاقامات حسب المحافظات والجنسية ونوع الاقامة . كما يصنف نوع الاقامة على النحو التالى :

- عقد عمل .

- نشاط تجارى ( ويدخل فى ذلك ذوى الأنشطة الاقتصادية الأخرى الذين يمارسون العمل لحسابهم ) .

- خدم ( ويدخل في ذلك خدم المنازل على اختلاف فئاتهم بما في ذلك السائقين ) .

- التحاق بعائل .

- للدراسة ( ويدخل في ذلك الاقامات الممنوحة للعلاج ) .

كما تنشر الادارة أيضا بيانات حول عدد الاقامات الملغاه حسب المحافظات والجنسية ، لكنها تقتصر فى ذلك على موظفي الحكومة فقط . وعلى الرغم من ذلك فانه يفترض بأن هذه الادارة تقوم فعلا ، أو فى مقدورها على الأقل ، تجهيز بيانات حول الاقامات الملغاه لجميع الفئات موزعة على غرار الاقامات الممنوحة . واذا كان الأمر كذلك فان عدد الاقامات الممنوحة يمثل من حيث المبدأ حجم الهجرة الوافدة فى حين يمثل عدد الاقامات الملغاه حجم الهجرة المرتدة ، وبالتالى فأن الفرق بين الرقمين يمثل حجم صافي الهجرة . ويتمشى هذا الاستنتاج من الناحية الفنية مع مفهوم المهاجر . ذلك لأن الاقامات الممنوحة وأن كانت لا تتساوى من حيث مدتها ، الا أن الحد الأدنى لمدة الاقامة هو سنة واحدة وهي الفترة المتعارف عليها دوليا لاعتبار الفرد مهاجرا هجرة طويلة الأمد كما سنرى فيما بعد . غير أن الواقع الراهن لنظام واجراءات منح الاقامة يقلل من صحة هذا الاستنتاج من الناحية العملية ويجعل من الأرقام المستخلصة على هذا الأساس مشوبة ببعض العيوب وأهمها : -

أولا : ان عدد الاقامات الممنوحة لا يطابق عدد الأفراد الذين منحوا هذه الاقامات بل يقل عنها . ذلك لأن الاقامة تعطى على جواز السفر . وقد يتضمن هذا الجواز عددا من المرافقين كالزوجة والأبناء الذين تقل أعمارهم عن ١٦ سنة . ولنفس السبب فان عدد الاقامات الملغاه لا يطابق عدد الأفراد الذين ألغيت اقامتهم . ويزداد الفرق بين الرقمين أو يقل تبعا لعدد الحالات التى يدخل الأفراد فيها الى الدولة أو يخرجون منها مصطحبين معهم أفراد أسرهم . غير أن أثر هذا العامل فى عدم تطابق أرقام الاقامة وأرقام المهاجرين يقل كثيرا بالنسبة لحجم صافي الهجرة .

ثانيا: ان تاريخ منح الاقامة أو ألغائها لا يرتبط حكما بتاريخ دخول الفرد الى الكويت أو مغادرته لها . فالاقامة تصدر عادة بعد مضى فترة من القدوم كما قد تلغى الاقامة في تاريخ لاحق لتاريخ المغادرة النهائية أو المغادرة مؤقتا مع البقاء فى الخارج لفترة تزيد عن ستة أشهر حيث تسقط الاقامة هنا بحكم القانون . وعلى أية حال فأنه لن يكون لذلك أثر سلبى اذا جاء تاريخ الواقعة وتاريخ تسجيلها فى سنة واحدة كما أسلفنا .

ثالثا : وتشكل المخالفات سببا اضافيا من أسباب عدم تمثيل أرقام الاقامات الممنوحة أو الملغاه للهجرة الوافدة أو المرتدة . ويتوقع بان الاجراءات الجادة التي تقوم بها الأجهزة المعنية لملاحقة المخالفين سوف تلغي في المستقبل الأثار السلبية في مستوى تمثيل احصاءات الاقامة لواقع الهجرة .

وعلى الرغم من تلك الشوائب فان احصاءات الاقامة تمثل خيارا مقبولا للحصول على مؤشرات حول الهجرة الوافدة والمرتدة ، وبالتالي حول صافي الهجرة خاصة اذا تم العمل على معالجة تلك الشوائب .

المصدر الثالث : احصاءات القادمين والمغادرين :

تقوم الادارة العامة للتخطيط والمعلومات في وزارة الداخلية باصدار نشرة سنوية تتضمن ، من بين احصاءات أخرى ، بيانات حول عدد القادمين والمغادرين مصنفة حسب الجنسية والنوع ( ذكورا وأناثا ) وشهور السنة وطريق القدوم أو المغادرة ( جوا ، برا ، بحرا ) ، كما تنشر الادارة المركزية للاحصاء ملخصات لهذه البيانات وسلاسل زمنية .

ويتم استخلاص البيانات حول القادمين والمغادرين من واقع البطاقات التي يملؤها القادم أو المغادر فى نقاط العبور . وعلى الرغم من أنه لم تتاح الفرصة للاطلاع على نماذج لهذه البطاقات ، فقد علمت بأنها غير موحدة من حيث الشكل . كما أن مضمونها يختلف بالنسبة لبعض البيانات وذلك تبعا لما تمليه طبيعة نقطة العبور ذاتها من حيث كونها ميناء جويا ، أو بحريا ، أو مركزا حدوديا . وعلى الرغم من ذلك فأنها تشترك كلها في المعلومات الأساسية التى تستوفى عن القادم أو المغادر كالاسم والنوع والجنسية وتاريخ القدوم أو المغادرة وسبب القدوم .

والحقيقة أن المعلومات التى تصدر حول القادمين والمغادرين وبوضعها الراهن لا تتضمن المعايير التي يمكن معها فرز المهاجرين عن غيرهم . فالقدوم فى حد ذاته لا يعتبر هجرة وافدة ، كما أن المغادرة لا تعني هجرة مرتدة . ولكي تتحقق امكانية مثل هذا الفرز فان عدد القادمين غير الكويتيين ينبغي تصنيفهم الى ثلاث فئات : —

الفئة الأولى : وهم الذين يقدمون الى البلاد لسبب أو لآخر بحيث أن فترة اقامتهم فى الكويت لا تتعدى الحد الأدنى الذى يؤخذ به لاعتبار الفرد مهاجرا ( سنة أو سته أشهر ) . ويمكن أن يطلق على هذه الفئة اسم الزائرين ) .

الفئة الثانية : وهم المقيمون أصلا في دولة الكويت ولديهم بالتالي اقامات سارية . ويفترض أن الأفراد في هذه الفئة كانوا قد غادروا البلاد لسبب أو لآخر كقضاء الاجازة أو السياحة أو قضاء بعض الأعمال لصالح رب العمل . ولهذا فانه لا يمكن اعتبارهم مهاجرين وافدين.

الفئة الثالثة : وهم القادمون الجدد الى الكويت ويتوفر لديهم النية للاقامة لفترة تصل الى الحد الأدنى الذى يحدده تعريف المهاجر أو تزيد عنه .والقادمون في هذه الفئة هم في الواقع مهاجرون وافدون .

أما المغادرون فيمكن تصنيفهم أيضا الى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : وهم الذين قدموا الى البلاد أصلا كزائرين ثم غادروها قبل مضي فترة الحد الأدنى لاعتبارهم مهاجرون مرتدون . ويدخل من ضمن هؤلاء من كانوا قد قدموا الى البلاد بنية الاقامة لكنهم اضطروا لمغادرتها قبل مضي فترة الحد الأدنى المحدد بالتعريف .

الفئة الثانية : وهم الحاصلون على اقامات في الكويت ويغادرون بشكل مؤقت .

الفئة الثالثة : وهم المغادرون نهائيا بعد اقامتهم في الكويت لفترة تصل الى الحد الأدنى أو تزيد عنها وأيا كان سبب قدومهم في الأصل .

ولهذا ، ولكي تتم الاستفادة من بيانات القادمين والمغادرين في الحصول على مؤشرات حول حركة الهجرة ومعدلاتها السنوية فانه ينبغي أولا وضع تعريف محدد للمهاجر وافدا كان أو مرتدا ، ومن ثم فرز القادمين والمغادرين الذين ينطبق عليهم هذا التعريف . ويستند تعريف المهاجر عادة على أساس معيار مدة الاقامة . وتميز التوصيات الدولية فيما يتعلق بالهجرة بين الهجرة طويلة الأمد والتي تستمر لفترة تبلغ سنة واحدة أو أكثر ، والهجرة قصيرة الأمد والتي تستمر لفترة تتراوح بين ستة أشهر وأقل من سنة ، واستنادا لذلك فان التعريفات الاجرائية للأنواع المختلفة من الهجرة يمكن أن تكون على النحو التالي : -

أ - <u>الهجرة طويلة الأمد</u> :

المهاجر الوافد : هو الفرد غير المقيم الذى يدخل البلاد لأى سبب من الأسباب بغرض الاقامة فيها لفترة تبلغ سنة واحدة أو أكثر .

المهاجر المرتد : هو الفرد الذى يغادر البلاد بشكل نهائي بعد أن يكون قد أمضى فيها منذ تاريخ قدومه أول مرة وحتى تاريخ مغادرته نهائيا فترة تبلغ سنة واحدة أو أكثر . وان تخلل هذه الفترة مغادرة أو أكثر لفترات قصيرة .

ب - الهجرة قصيرة الأمد :

المهاجر الوافد : هو الفرد غير المقيم الذى يدخل البلاد لأى سبب من الأسباب بغرض الاقامة فيها لفترة تتراوح بين ستة أشهر وأقل من سنة .

المهاجر المرتد : هو الفرد الذى يغادر البلاد بشكل نهائي بعد أن أمضى فيها منذ تاريخ قدومه أول مرة وحتى تاريخ مغادرته نهائيا فترة تتراوح بين ستة أشهر وأقل من سنة وان تخلل هذه الفترة مغادرة أو أكثر لفترات قصيرة .

وهكذا فان تصنيف القادمين غير المقيمين وفق الفترة المنوى بقائهما في البلاد ، وكذلك المغادرين وفق الفترة الفعلية التى أمضاها المغادر فى الكويت منذ تاريخ قدومه أول مرة وحتى تاريخ مغادرته النهائية يمكن أن يعطى المؤشرات المطلوبة حول حجم ومعدلات الهجرة الوافدة والمرتدة . وبالتالي حجم ومعدلات صافي الهجرة .

وعند الأخذ بهذا الخيار ينبغي أولا دراسة البطاقات المعمول بها في نقاط العبور للتحقق من أنها تتضمن المعلومات التى تمكن من تصنيف القادمين والمغادرين وفق فئات مدة الاقامة والعمل على تعديلها اذا تطلب الأمر ذلك .

ومن جهه أخرى فانه ينبغى عند الأخذ بهذا الخيار أن يكون ماثلا فى الأذهان ما قد يشوب البيانات المصنفة على ذلك النحو من عيوب أهمها : -

أولا : ان الفترة التى ينوى المهاجر بقائها فى البلاد ويصرح عنها فى بطاقة القدوم قد تختلف في بعض الحالات عن تلك التي يمضيها فعلا . والمشكلة هنا لا تكمن فى امتداد الاقامة الفعلية لفترة أطول من تلك المصرح عنها في البطاقة بل فى نقصها عن الحد الأدنى . وفي هذه الحالة يكون الفرد قد صنف مهاجرا وافدا عند القدوم لكنه لم يصنف مهاجرا مرتدا عند المغادرة . وعلى العكس من ذلك فقد يدخل فرد ما البلاد بسمة دخول صالحة لفترة قصيرة بحيث يعتبر في هذه الحالة زائرا ، ولكنه قد يتمكن من الحصول على تصريح عمل واقامة فيصنف عند مغادرته نهائيا على أنه مهاجر .

ثانيا : قد يغادر فرد لديه اقامة سارية المفعول لقضاء اجازة في الخارج غير أن هذا الفرد قد لا يتمكن لسبب قاهر من العودة ضمن المهلة المحددة لاستمرار صلاحية الاقامة ، والتي تسقط آليا بعد مضي ستة أشهر من المغادرة ، وفي هذه الحالة يكون هذا الفرد مهاجرا في حين صنف عند مغادرته على أنه مغادر عادى .

وعلى أية حال ، فان مثل هذه العيوب الطفيفة لا تضر كثيرا بمستوى دقة المؤشرات المستخلصة من بيانات القادمين والمغادرين حول الهجرة الخارجية . خاصة اذا كانت مثل هذه الحالات قليلة أو نادرة الحدوث . وفضلا عن ذلك فان الحالات الشاذة لا تكون عادة باتجاه واحد حيث يقل تأثيرها على المحصلة النهائية للبيانات السنوية لأن بعض الحالات التي تزيد من عدد المهاجرين عن الواقع لابد وأن يقابلها حالات أخرى باتجاه معاكس .

وفضلا عن أهمية احصاءات القادمين والمغادرين في قياس حركة الهجرة ، فهي ذات قيمة عالية في الحصول على بيانات حول الحركة السكانية واتجاهاتها وموسميتها ، فالفارق بين عدد القادمين وعدد المغادرين يمثل رصيدا مضافا الى اجمالي السكان اذا كان موجبا ومطروحا منه اذا كان سالبا . وهو مؤشر لا يمكن الحصول عليه من أى مصدر آخر .

ومما تجدر الاشارة اليه أن الرصيد السنوى للحركة السكانية يمكن استخدامه مقترنا بالرصيد السنوى لعوامل التغير السكاني الأخرى ، وهي المواليد والوفيات ومنح واسقاط الجنسية ، في الحصول على تقديرات سنوية بحجم السكان خلال الفترة بين تعدادين ، وذلك باستخدام طريقة الموازين السكانية . وتقوم فكرة الموازين على أساس الضم والتنزيل . فاذا ابتدأنا من عدد السكان في بداية سنة ما ، وأضفنا اليه عدد القادمين وعدد الولادات على مدار هذه السنة ، ثم طرحنا منه عدد المغادرين وعدد الوفيات لنفس السنة ، فأننا نحصل من حيث المبدأ على تقدير لعدد السكان في نهاية السنة . ويتوقف مستوى دقة هذا الرقم بطبيعة الحال على مستويات الدقة للمتغيرات المستخدمة في هذا الميزان ، بما في ذلك رقم الأساس . ومن جهه أخرى فقد يستخدم الميزان نفسه لاختبار مدى دقة البيانات المستخدمة فيه شريطة أن يكون عدد السكان في بداية ونهاية الفترة معروفا ودقيقا .

وقد استخدمنا فكرة الميزان السكاني لاختبار البيانات الخاصة بالقادمين والمغادرين خلال الفترة بين تعدادى ١٩٧٥ و ١٩٨٥ وذلك للسكان غير الكويتيين ووفق الميزان التالي : -

عدد السكان وفق نتائج تعداد ١٩٧٥
+ عدد القادمين خلال الفترة بين التعدادين
+ عدد المواليد للسكان غير الكويتيين خلال نفس السنة
- عدد المغادرين
- عدد الوفيات
= الرصيد

ولدى مقارنة رصيد هذا الميزان مع النتائج الفعلية للتعداد عام ١٩٨٥ يتبين أنه يزيد بحوالي ٥٥ ألفا عن نتائج التعداد . وهو فرق يعتبر ضئيلا من الناحية النسبية ويمكن قبوله من الناحية الاحصائية . غير أنه لابد من التأكيد على أنه ينبغي الانتباه عند استخدام هذه الطريقة في التقديرات السكانية الى ما قد يشوبها من عيوب غير منظورة . والحصول على نتائج مرضية كما حصل فى هذا المثال لا يعني أن كل مكونات الميزان يمكن الوثوق بها بدرجة مطلقة . فنحن نعلم بان التسجيل الراهن للولادات والوفيات لم يصل بعد الى مستوى الشمول الكامل . كما أنه لا يمكن الجزم بأن كلا التعدادين قد شملا كل السكان مئه بالمئه . وهذه حقيقة متعارف عليها في أى تعداد وفي أى دولة . وثمه حقيقة أخرى تتعلق بأرقام التعداد وينبغى عدم أهمالها وهى أنه عند السؤال عن الجنسية فى تعداد ١٩٧٥ كان العداد يكتفى لتدوينها بالتصريح الشخصي للمبحوث دون ابراز مؤيدات تصريحه ، الأمر الذى يرجح بأن عددا من الأفراد ربما صرحوا للعداد بأنهم كويتيون وهم خلاف ذلك . ولم يكن الأمر على هذا النحو فى تعداد ١٩٨٥ حيث أعتمد العداد في تدوين الجنسية على وثائق رسمية قدمها المدلون بالبيانات لاثبات جنسيتهم . وربما أدى هذا الوضع الى تهرب بعض غير الكويتيين من شمولهم بالتعداد . ويضاف الى ذلك كله موضوع السكان غير محددى الجنسية وموضوع منح واسقاط الجنسية واللذان لم يؤخذا بالاعتبار عند اعداد الميزان .

## مصادر احصاءات مخزون الهجرة :

يقصد بمخزون الهجرة جملة عدد الوافدين المقيمين فى الدولة في اسناد زمنى محدد . وهذا العدد يمثل فى الواقع محصلة تراكمية لتدفقات الهجرة الوافدة والمرتدة وكذلك واقعات الولادة والوفاة التي حصلت بين أفرادها ولفترة طويلة من الزمن .

وكانت التعدادات العامة للسكان ولازالت المصدر الرئيسى للبيانات حول حجم وخصائص مخزون الهجرة في بعض الاقطار ، والمصدر الوحيد لهذه البيانات في بعضها الآخر .

وفي الكويت ، بقيت التعدادات العامة للسكان الى عهد قريب المصدر الوحيد والمعتمد للبيانات حول حجم وخصائص مخزون الهجرة ، واليوم ، وبعد تأسيس وتشغيل نظام المعلومات المدنية ، وما تضمنه هذا النظام من سجل دائم للسكان الكويتيين وآخر لغير الكويتيين ، فان الآمال معقودة على هذا النظام في أن يصبح مصدرا للبيانات السكانية بشكل عام ، وبيانات مخزون الهجرة بشكل خاص . بل ويرى البعض بأنه يمكن الاعتماد على نظام المعلومات المدنية كمصدر وحيد ، والاستغناء بالتالي عن اجراء التعدادات السكانية الدورية والمسوحات الديموغرافية بالعينة .

والحقيقة أن نظام المعلومات المدنية في الكويت يمثل انجازا متميزا في خدمة الأغراض الادارية المختلفة للدولة . كما أنه يعتبر مصدرا غنيا للبيانات الاحصائية . وهو يتمتع ، شأنه شأن السجلات الادارية بشكل عام ، بمزايا يتفوق بها على الطرق الميدانية في جمع البيانات وهي التعدادات العامة للسكان والمسوحات بالعينة . ولعل من أبرز هذه المزايا هو أن المعلومات المدنية توفر البيانات حول حجم وخصائص السكان ، وأيا من فئاتهم في أي سنة ، بل وفي أي وقت من السنة ، في حين لا يمكن توفير مثل هذه البيانات بطريقة التعداد الا كل خمس أو عشر سنوات. من جهة أخرى فان استخدام المعلومات المدنية كمصدر للاحصاءات لا ينطوي على نفقات اضافية تذكر ، قياسا بتلك التي تنفق لاجراء التعدادات ، ذلك لأن نفقات انشاء وتشغيل نظام المعلومات المدنية مدفوعة أصلا سواء استخدم أو لم يستخدم كمصدر للاحصاءات .

ومن البديهي ، فان تلك المزايا لنظام المعلومات المدنية تبقى رهنا بأن يكون مستوى شمول التسجيل للوحدات والبيانات المغطاه بالنظام كاملا أو على الأقل في حدود مقبولة ، وهذا المستوى يتوقف أساسا على شمول الحصر الذى أتخذ أساسا لانشاء النظام ، وكذلك ، على ضمان تسجيل الواقعات المستجدة والتزام الأفراد بالابلاغ عنها حين وقوعها ووفق القوانيين الناظمة لذلك . ويؤكد القائمون على نظام المعلومات المدنية بأن الشمول الكامل للتسجيل أصبح اليوم مسألة مفروغا منها وذلك بفضل الاجراءات التي تتخذها الأجهزة المختصة في الدولة للحد من المخالفات. كما أن العمل جار لاستكمال كافة الابعاد المخطط لها في الأساس .

غير أن تلك المزايا التى يتمتع بها نظام المعلومات المدنية ينبغي الا تصرف الأذهان عن الاحاطة بالطبيعة الخاصة للبيانات المستخلصة من هذا النظام، وحدودها التى لا يمكن تخطيها . ولعل من أهم المسائل المتعلقة بالطبيعة الخاصة للبيانات هي مسألة الاسناد الزمني للبيانات والتي تعتبر السمه المميزة للعمل الاحصائى . فالبيانات التي مصدرها نظام المعلومات المدنية تمثل في الواقع ما هو مختزن فيه من معلومات مبلغ عنها . فهى تمثل آنية قانونية - اذا جاز التعبير -

وليس آنية زمنية كما هو الحال في بيانات التعداد . ذلك لأن هنالك مسافة زمنية ، قد تطول وقد تقصر بين تاريخ حصول الواقعة وتاريخ تسجيلها . ولهذا فان البيانات التي تؤخذ من نظام المعلومات المدنية في أى وقت لا تطابق تماما ما هو موجود فعلا على الأرض ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فالفرد المولود أو المتوفي لا يضاف الى المخزون من المعلومات أو ينزل منه الا بعد سلسلة من الاجراءات التي تلي التاريخ الفعلي لولادته أو وفاته ، والفرد الذى يغادر البلاد نهائيا مع عدم انتهاء مدة اقامته يبقى في الكثير من الحالات مسجلا وكأنه موجود في الكويت حتى تسقط هذه الاقامة بحكم التقادم القانوني . والفرد القادم الى البلاد لا يضاف الى النظام الا بعد حصوله على الاقامة حسب الأصول .

وهنالك مسألة أخرى تتعلق ببعض خصائص الوحدات المشمولة بالنظام ، وخاصة ما يتعلق منها بالتركيب الهيكلي لقوة العمل . فقد يكون من الصعب مثلا الحصول على تركيب مهني مفصل ودقيق لأفراد قوة العمل وخاصة بالنسبة للوافدين .

وثمه مسألة ثالثة تتعلق بالحاجة الى بيانات حول السكان أو قوة العمل غير مشمولة حاليا بنظام المعلومات المدنية . ومن الأمثلة على ذلك بيانات حجم وخصائص المعوقين والبيانات المتعلقة بالأجور وساعات العمل ومؤشرات البطالة التي تتغير على نحو سريع .

## الخلاصة و التوصيات المتعلقة بالهجرة

### المغادرين و القادمين :

تتفاوت المصادر المتوفرة للاحصاءات حول حركة الهجرة الوافدة و المرتدة من حيث قدرتها على الوفاء بالاحتياجات من البيانات بالكم و الكيف المناسبين . وتعتبر احصاءات القادمين و المغادرين من أكثر هذه المصادر ملائمة لاحصاءات الهجرة . غير أنها بوصفها الراهن لا يمكن استخدامها الا في اعداد الموازين السكانية وكذلك في اعداد مؤشرات تقريبية حول صافي حركة الهجرة ، وهو عبارة عن الفرق الحسابي بين عدد القادمين وعدد المغادرين .

ولكي تتحقق استفادة أفضل من هذا المصدر يقترح على الادارة المركزية للاحصاء وبالتعاون مع الجهات المختصة في وزارة الداخلية العمل على استخراج جداول اضافية حول القادمين و المغادرين على أن يقتصر ذلك على غير الكويتيين وذلك وفق المنهاج الآتي : -

**أولا** : فيما يتعلق بالقادمين

أ - الجداول الاضافية المقترحة :

١ - توزيع جملة القادمين حسب الجنس و الجنسية ( تصنيف موسع ) وحالة الاقامة .

٢ - توزيع جملة القادمين حسب الجنس و الجنسية ( تصنيف موسع ) و الغرض من الدخول ( تصنيف موسع ) .

٣ - توزيع جملة القادمين حسب الجنس و الجنسية ( تصنيف موسع ) ومدة الاقامة المتوقعة .

٤ - توزيع القادمين غير المقيمين حسب الجنس و الجنسية ( تصنيف مختصر ) ومدة الاقامة المتوقعة وفئات السن .

٥ - توزيع القادمين غير المقيمين حسب الجنس و الجنسية ( تصنيف مختصر ) ومدة الاقامة المتوقعة و الغرض من الدخول ( تصنيف مختصر ) .

ب ـ تصنيفات الجداول

١ ـ الجنسية ( تصنيف موسع ) نفس التصنيف الذى تستخرج بموجبة الجداول حاليا .

٢ ـ الجنسية ( تصنيف مختصر )
- مواطنو مجلس التعاون الخليجي
- عرب آخرون
- جنسيات آسيوية
- جنسيات أخرى

٣ ـ حالة الاقامة
- مقيم
- غير مقيم

٤ ـ الغرض من الدخول ( تصنيف موسع ) نفس التصنيف المستخدم في بطاقة الدخول .

٥ ـ الغرض من الدخول ( تصنيف مختصر )
- عمل
- التحاق بعائل
- أغراض أخرى

٦ ـ مدة الاقامة المتوقعة
- أقل من ٦ أشهر
- ٦ أشهر وأقل من سنة
- سنة أو أكثر

٧ ـ فئات السن : فئات السن الخمسية .

ج ـ الأسئلة اللازم اضافتها لبطاقة الدخول :

ان البيانات المطلوبة متوفرة فى بطاقة الدخول بوصفها الراهن باستثناء السؤال عن مدة الاقامة المتوقعة للقادمين غير المقيمين .

أما في حالة الاقامة ( مقيم ، غير مقيم ) فتستنتج من رقم الاقامة ورقم التأشيرة ، فالقادم بتأشيرة يفترض بأنه غير مقيم أما القادم برقم اقامة معين فهو مقيم . ويشترط لصحة هذا الاستنتاج الا تمنح الاقامة لأى فرد الا عقب دخوله الى الكويت وليس قبل ذلك .

ثانيا: فيما يتعلق بالمغادرين

أ - الجداول الاضافية المقترحة

١ - توزيع جملة المغادين حسب الجنس والجنسية ( تصنيف موسع ) وحالة الاقامة .

٢ - توزيع جملة المغادرين حسب الجنس والجنسية ( تصنيف موسع ) ونوع المغادرة .

٣ - توزيع جملة المغادرين حسب الجنس والجنسية ( تصنيف موسع ) ومدة الاقامة الفعلية في الكويت .

٤ - توزيع المغادرين نهائيا من المقيمين حسب الجنس والجنسية ( تصنيف مختصر ) ومدة الاقامة الفعلية بالكويت وفئات السن .

ب - تصنيفات الجداول

١ - الجنسية ( تصنيف موسع ) : نفس التصنيف للقادمين
٢ - الجنسية ( تصنيف مختصر ): نفس التصنيف للقادمين
٣ - حالة الاقامة : نفس التصنيف للقادمين
٤ - نوع المغادرة :
- مغادرة مؤقتة
- مغادرة نهائية

٥ - مدة الاقامة الفعلية : نفس التصنيف للقادمين
٦ - فئات السن : نفس التصنيف للقادمين

جـ - الأسئلة اللازم اضافتها للبطاقة

١ - نوع المغادرة
- مؤقتة
- نهائية

٢ - تاريخ الدخول الأول الى الكويت وفقا للتأشيرة أو الاقامة الحالية

ملاحظة : فيما يتعلق بالمرافقين على جواز السفر يعاملوا على النحو التالي

١ - اذا كانوا مغادرين مرافقين
- العمر والجنس : كما هو مدون لهم في البطاقة
- الغرض من الدخول : التحاق بعائل
- باقي البيانات : كما هي بالنسبة لحامل جواز السفر .

احصاءات الاقامة :

من جهه أخرى فانه يوصي بالسعى لدى الجهات المعنية بوزارة الداخلية باجراء ما يلزم بحيث تتضمن الاحصاءات المتعلقة بالاقامة والتي تصدر حاليا عدد الأفراد المرافقين على جواز السفر سواء عند منح الاقامة أو عند الغائها مع ضرورة استثناء من ولدوا منهم داخل الكويت فيما يتعلق بالغاء الاقامة . وعند الأخذ بهذا الاقتراح يصبح بالامكان تصنيف الأفراد الممنوحين لاقامات أو الملغاه اقامتهم كل سنة حسب فئات السن والجنس . ومثل هذه البيانات لا بد وأنها موجودة أصلا في وثائق الاقامة ولا يتطلب الأمر بالتالى أية تعديلات فيها .

المعلومات المدنية :

تمثل المعلومات المدنية كما أسلفنا ، مصدرا ممتازا للبيانات حول مخزون الهجرة خلال الفترة بين التعدادات . لذا يوصى بتصميم منظومة من الجداول حول الخصائص الديموغرافية للوافدين المقيمين في الكويت ، والعمل على استخراجها بشكل منتظم وعلى أساس سنوى .

وأخيرا فأنه لا بد أن تقوم الوحدات المختصة في الادارة المركزية للاحصاء بتقييم البيانات المستخرجة من مختلف المصادر ومقارنتها بعضها ببعض وأن أختلفت طبيعتها وذلك للتعرف على مدى اتساقها ، ومن ثم تحليل البيانات والوصول الى مختلف المؤشرات المتعلقة بالهجرة واتاحتها للجهات المعنية بالدولة .